

قراءات

بناء دولة:

دور المساعدات الخارجية لإسرائيل

١٩٤٨ - ١٩٩٦

أحمد السيد النجار

القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨.

بحكم طبيعة تشكيل إسرائيل كمجمع عسكري استيطاني معاد للوسط الاجتماعي الموجود فيه، تضافرت الحاجات الصهيونية العسكرية والديموغرافية والاقتصادية كي تستحدث فجوة كبيرة بين ما تقتضيه تلك الحاجات من رؤوس أموال وبين ما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية. وكان لا بد من التمويل الخارجي لسد الفجوة بين الضرورات التي تطلبتها إقامة إسرائيل وبين إمكانات فلسطين المحتلة الأقل كثيراً. وتلقت إسرائيل، فعلاً، من الدول الكبرى في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، والتجمعات اليهودية في العالم، إضافة إلى التعويضات الألمانية، أموالاً ضخمة مولت بها الفجوة المذكورة.

ومع أن إسرائيل تعتبر، وفقاً لتصنيف البنك الدولي، ضمن الدول ذات الدخل المرتفع، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٥,٩٢٠ دولاراً في سنة ١٩٩٥، إلا أنها ما زالت أكثر دولة متلقية للإعانات في العالم؛ فقد حصلت على إعانات وتمويلات من الخارج بلغت قيمتها نحو ٦,٩ مليارات دولار سنة ١٩٩٤ بواقع ١٢٧٨ دولاراً لكل فرد. أي أن هذا الاستمرار في تلقي الإعانات أمر غير منطقي بعد أن أصبحت دولة غنية يفوق نصيب دخل الفرد فيها نظيره في كل من البرتغال واليونان وإسبانيا وإيرلندا ونيوزيلندا، فضلاً عن الدول النامية كافة.

وهذا الكتاب الذي وضعه الخبير الاقتصادي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أحمد السيد النجار، يقع في أربعة فصول. يتناول الفصل الأول الضرورات العسكرية والاقتصادية والديموغرافية التي فرضت على إسرائيل الحاجة إلى الإعانات الخارجية. ويتحدث الفصل الثاني عن تدفق المساعدات الخارجية على إسرائيل من المصادر المتعددة ومبررات تقديمها وحجمها. أمّا الفصل الثالث فيبحث في الشروط التي استداننت بها إسرائيل، وحجم ديونها الخارجية. وأخيراً، يتناول الفصل الرابع احتمالات المستقبل فيها يتعلق بحاجات إسرائيل إلى المساعدات

الخارجية واستمرار تدفقها أو توقفها في ظل محاولات التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

ويبين المؤلف، في رصده للمساعدات الأميركية لإسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن، ضخامة هذه المساعدات؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن ما تلقته إسرائيل من الولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ يوازي ٩٣٪ من قيمة المساعدات الأميركية الرسمية المرسلة إلى بلاد الشرق الأوسط.

وفي سنة ١٩٥٣، أوقفت الولايات المتحدة مساعداتها لإسرائيل نتيجة الأزمة الناجمة عن قيام الأخيرة ببناء قناة خاصة لتحويل معظم مياه نهر الأردن إليها. وأسفرت الأزمة عن وقف إسرائيل للمشروع، واستئناف الولايات المتحدة إرسال مساعداتها، التي استمرت في مستوى مرتفع سنة ١٩٥٤، ثم انخفضت في فترة ١٩٥٥ - ١٩٦١ لتعود فترتفع ثانية سنة ١٩٦٢ نتيجة ارتفاع المساعدات الخارجية الأميركية على العموم. وعقب اغتيال الرئيس جون كينيدي وتولي ليندون جونسون، المعروف بدعمه غير المحدود لإسرائيل، سدة الرئاسة ارتفعت المساعدات الأميركية من ٤٠ مليون دولار سنة ١٩٦٤ إلى ٧١ مليون دولار سنة ١٩٦٥ ثم قفزت إلى نحو ١٢٧ مليون دولار سنة ١٩٦٦، وهي السنة ما قبل حرب حزيران/ يونيو والتي شهدت بيع صفات أسلحة أميركية ضخمة فسرائيل. ثم تراجع حجم المساعدات سنة ١٩٦٧ نتيجة حصول إسرائيل على مساعدات ضخمة من مصادر خارجية أخرى، فضلاً عن أن أمنها لم يعد مهدداً بعد انتصارها، وكذلك نتيجة المغنم التي حصدها وأدت إلى زيادة مواردها.

لكن اعتباراً من بداية السبعينات بدأ سباق التسلح مرة أخرى، وبدءاً من سنة ١٩٧١ قفزت المساعدات الأميركية لإسرائيل قفزة هائلة، فارتفعت قيمتها من ٧١ مليون دولار سنة ١٩٧٠ إلى ٦٠١ مليون دولار سنة ١٩٧١. وفي سنة ١٩٧٤، قدمت الولايات المتحدة مساعدة استثنائية بلغت قيمتها ٢٥٧٠ مليون دولار، وذلك نتيجة خسائر إسرائيل في حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وارتفعت قيمة المساعدات مرة أخرى سنة ١٩٧٩ فبلغت ٤٨١٥ مليون دولار، وذلك ثمناً لاتفاق السلام الذي وقعته إسرائيل مع مصر لتعود إلى مستواها في السنة التالية. وخلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥، كان نصيب إسرائيل النسبي من المساعدات الأميركية يبلغ ربع مساعدات الولايات المتحدة إلى دول العالم تقريباً.

وفي سنة ١٩٨٦، تلقت إسرائيل المساعدات الأميركية الاعتيادية التي بلغت ٣ مليارات دولار، منها ١,٨ مليار دولار مساعدات عسكرية، و١,٢ مليار دولار مساعدات

اقتصادية، ولكنها منح لا تُرد، فضلاً عن منحة طارئة لا ترد بلغت ١٥٠٠ مليون دولار.

وفي سنة ١٩٩١، تلقت إسرائيل ٣ مليارات دولار من الولايات المتحدة وهي المنحة المعتادة، فضلاً عن تقديم ضمانات الحكومة الأميركية لقروض مصرفية لإسرائيل من البنوك الأميركية بقيمة ١٠ مليارات دولار. واستخدمت ضمانات القروض وسيلة لحفز إسرائيل على المشاركة في عملية التسوية التي بدأت في مدريد في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١.

وبناء عليه، بلغ مجموع المساعدات الأميركية لإسرائيل منذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٩٦ نحو ٦٦,٥٨٨ مليون دولار منها: ٢,١٠٥ مليون دولار قروض؛ ٢٣,٠١٣ مليون دولار هبات؛ ١١,٤١٣ مليون دولار قروض عسكرية؛ ٢٩,٣٨٠ مليون دولار هبات عسكرية، إضافة إلى مساعدات خاصة لاستيعاب اليهود السوفيات قيمتها ٦٧٨ مليون دولار قدمت خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٢.

ويلاحظ المؤلف أن أغلبية المساعدات الأميركية لإسرائيل قدمت بعد سنة ١٩٧١، وأنها لم تخضع، في كثير من الأحيان، للقوانين الأميركية. هذا فضلاً عن أن أزمة سنة ١٩٥٣ كشفت عن قدرة المساعدات على إجبار إسرائيل سياسياً، إذا ما أرادت الولايات المتحدة ذلك.

ويدحض المؤلف فكرة أسطورية سائدة بين العرب بشأن اختلاف مواقف الحزبين الرئيسيين، الديمقراطي والجمهوري، فيما يتعلق بحدود الانحياز إلى إسرائيل، معتبرين أن الديمقراطيين أكثر انحيازاً إلى إسرائيل من الجمهوريين - إذ كان ليندون جونسون نموذجاً للانحياز المطلق إلى إسرائيل وهو ديمقراطي، بينما كان رونالد ريغن نموذجاً فجاً للانحياز إلى إسرائيل أيضاً وهو جمهوري.

وفي المرتبة الثانية بعد المساعدات الأميركية تأتي المساعدات الألمانية لإسرائيل. وأساس هذه المساعدات هو ما عاناه اليهود على يد النازيين الألمان. وإذا كان سقط منهم ٤ ملايين نسمة، فقد سقط أكثر من ٤٥ مليون مسيحي ضحية للحرب، فضلاً عن ملايين المسلمين من شمال إفريقيا والهند وباكستان وبنغلادش. لكن إسرائيل ما زالت تخضع لألمانيا للابتزاز لتحصد التعويضات والمساعدات. ففي سنة ١٩٥٤، شكلت المساعدات الألمانية ما يعادل ٣٠٪ من الموارد الإسرائيلية، وحتى سنة ١٩٧١ كانت التعويضات الألمانية الغربية أكبر مصادر المساعدة الخارجية لإسرائيل. وبلغت قيمة التعويضات التي تلقتها إسرائيل من ألمانيا حتى نهاية سنة ١٩٨٧ نحو ٣٧ مليار دولار. بينما يشير وزير الخارجية الألماني، كلاوس كينكل، إلى أنها بلغت

نحو ٦٠ مليار دولار حتى منتصف سنة ١٩٩٦. وستستمر هذه التعويضات حتى سنة ٢٠٣٠، فيبلغ حجمها آنذاك ٨٠ مليار دولار.

وفي المرتبة الثالثة تأتي الجباية اليهودية، أو مساعدات يهود العالم لإسرائيل. والتبرعات اليهودية هي دائماً منح لا ترد. أما سندات إسرائيل فهي دين على الحكومة وضعيفة العائد.

بلغت حصيلة الجباية اليهودية ١٠,٦٣٥ ملايين دولار خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠، وتأتي أساساً من اليهود الأميركيين. وفي النصف الأول من الثمانينات، تلقت إسرائيل نحو مليار دولار من المؤسسات الصهيونية، ٧٠٪ منه من مؤسسات في الولايات المتحدة. ونتيجة الهجرة اليهودية السوفياتية ازداد حجم التمويل اليهودي، فحصلت إسرائيل سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١ على ٣٥٠ مليون دولار و١٢٢٨ مليون دولار على التوالي. إن الرقم الفعلي لمجموع الجباية اليهودية لإسرائيل منذ سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٩٤ ربما وصل إلى ١٩,٣٦٨ مليون دولار، وإن كان يصعب تحديده بدقة بسبب التعقيم اليهودي على البيانات.

ويستمر المؤلف في رصد المساعدات الأخرى التي تلقتها إسرائيل منذ إقامتها حتى الآن، والتي بلغت في مجملها خلال الفترة ١٩١٨ - ١٩٩٦ نحو ١٧٩,٤ مليار دولار موزعة كالتالي: ٧٦,٦ مليار دولار مساعدات حكومية أميركية متنوعة؛ ٦٠ مليار دولار تعويضات ألمانية؛ ١٩,٤ مليار دولار جباية يهودية؛ ٢٣,٤ مليار دولار أصول أجنبية في إسرائيل.

وقد بلغ الدين الناجم عن القروض التي تلقتها إسرائيل ٣٢,٤٦ مليار دولار سنة ١٩٩٠. ونظراً إلى أن عدد سكان إسرائيل بلغ ٨٢٤ ملايين نسمة في السنة نفسها، فإن نصيب الفرد من الديون في إسرائيل بلغ ٦٧٣٣ دولاراً. وفي سنة ١٩٩٤، بلغ إجمالي دين إسرائيل الخارجي نحو ٤١,١٥٠ مليون دولار، وبلغ عدد السكان في تلك السنة ٥,٤٧ ملايين نسمة، لذا ارتفع نصيب الفرد في إسرائيل من الديون إلى ٧٥٢٢ دولاراً. إن مستوى ديون إسرائيل المالي يعني كارثة لأي دولة أو مجتمع طبيعي، لكننا إزاء دولة معسكرة يرتبط وجودها بمصالح الدول الغربية الكبرى التي تلتزم توفير كل سبل الحياة لها وتتكفل بحل أزماتها.

وهكذا ساهمت الدول المانحة للمساعدات، بصورة حاسمة، في صنع إسرائيل. وعن احتمالات استمرار تدفق المساعدات الخارجية لإسرائيل في المستقبل يتوقع المؤلف أن يستمر الغرب في استعداده لتقديم المساعدات إليها نظراً إلى الترابط العضوي في المصالح التي تجمع بينهما، وإن كان التغيير المحتمل هو التحول من

المنح والقروض المالية إلى ضخ الاستثمارات المباشرة إلى إسرائيل لتحويلها إلى المركز الصناعي الرئيسي والمهيمن في المنطقة. وهو مرتبط بانفتاح إسرائيل على الأسواق العربية؛ ففي التطبيع المزيد من المساعدات.

ويتناول المؤلف بشيء من التفصيل احتمالات المستقبل بالنسبة إلى الضرورات العسكرية التي تكمن في حاجة إسرائيل إلى التوازن عسكرياً مع دول المنطقة. ولما كانت تكلفة التوازن مع أقطار المواجهة تفوق قدرات إسرائيل وإمكاناتها، كما تتوقف حاجة إسرائيل إلى المساعدات الخارجية على استمرار الصراع العربي - الصهيوني، وهو صراع ذو طبيعة تجعل النهايات المتعادلة له أمراً غير وارد - في رأي المؤلف على الأقل - فإن إنفاقها العسكري سيرتفع بصورة دائمة وبما يتجاوز قدرتها على تمويله ذاتياً.

أمّا عن القول إن مسيرة التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي ربما تؤدي إلى تراجع الإنفاق العسكري في كل من البلاد العربية وإسرائيل، فإن المؤلف يرى هذا مستحيلاً. وبناء عليه فإن الإنفاق العسكري سيكون دائماً في ازدياد. وكنا نأمل بأن يتوقف المؤلف هنا بعض الشيء ليدرس علاقة النفقات العسكرية الفعلية بالتقدم على مسار السلام منذ نهاية حرب ١٩٧٣ حتى الآن، وهل اختلفت سياسات حكومات الليكود عن سياسات حكومات العمل في هذا الشأن.

في أية حال، هناك عامل آخر يدفع إسرائيل إلى مواصلة الصراع مع العرب، وهو محاولة الحفاظ على التماسك الهش للمجتمع الإسرائيلي، والسعي لتحقيقي الاندماج والتكامل الداخلي بين يهود إسرائيل المنحدرين من قوميات وشعوب متعددة. وهناك عامل ثالث لم يذكره المؤلف، على الرغم من أن له أهميته، ويتعلق بأن السلام مع إسرائيل يتم في إطار صراع عربي - عربي، وأن الصراعات العربية تغري أكثر الإسرائيليين رغبة في السلام بالتشدد ضد العرب للحصول على أكبر قدر من المكاسب، بشكل أصبحت فيه حدة الصراعات العربية - العربية تهدد إمكانات التوصل إلى تسوية سلمية مقبولة في المنطقة.

وننتقل إلى الضرورات الاقتصادية، حيث يتوصل المؤلف إلى أن خطط التصنيع، والنمو الزراعي، وتمويل عجز ميزان المدفوعات، والرفع غير المنطقي لمستويات المعيشة، تضع إسرائيل أمام حاجات اقتصادية كبيرة لا يمكن مواجهتها إلا بالمساعدات الخارجية. وحتى إذا تم التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة علاقات اقتصادية عادية بين الطرفين.

وتحاول إسرائيل، بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية، أن تنهي المقاطعة العربية لها نظراً إلى الخسائر التي تتكبدها نتيجة هذه المقاطعة، ونظراً إلى الأموال الأميركية الهائلة التي تتحملها الولايات المتحدة لتعويضها من خلال المساعدات الاقتصادية. وفي تقدير لحجم هذه الخسائر، أشار تقرير اتحاد الغرب التجارية الإسرائيلية إلى أنه بلغ ٨٥ مليار دولار منذ سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٩٣، أي ربع إجمالي المساعدات الخارجية لإسرائيل تقريباً، في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٩٦. وبناء عليه، فإن الولايات المتحدة تضغط مباشرة على البلاد العربية من أجل انطلاق العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل أملاً بتقليص المساعدات الضخمة التي تقدمها إلى إسرائيل، والتركيز في المقابل على ضخ الاستثمارات المباشرة إليها لجعلها المركز الصناعي والتجاري والمالي والسياحي للمنطقة. أما عن الضرورات الديموغرافية واحتمالات المستقبل، فإن استمرارية حاجة إسرائيل إلى المساعدات الخارجية لأسباب ديموغرافية تنطلق من واقع أن عدد اليهود في إسرائيل لا يزيد على ٣٠٪ من إجمالي عدد يهود العالم، وبالتالي فإن إسرائيل تبذل جهوداً كبيرة لجذب يهود العالم إلى العيش فيها. وحتماً سيستتبع ذلك نفقات باهظة لاستيعاب المهاجرين المحتملين إلى إسرائيل، وهي نفقات لا يمكن تمويلها إلا بالمساعدات الخارجية.

خالد الفيشاوي

باحث، اللجنة

المصرية للتضامن

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>